

قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٥

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٥
في شأن النظام الأساسي للكلية الفنية العسكرية

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادتين ١٢ ، ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٥ في شأن النظام الأساسي للكلية الفنية العسكرية النصان الآتيان :

” مادة ١٢ - تتحمل الدولة نفقات تعليم وتدريب وكسوة وإطعام وإيواء وعلاج وانتقال الطلبة أثناء الدراسة .

ويؤدي الطالب في بداية كل سنة دراسية مبلغا يحدده مجلس الكلية بما لا يجاوز خمسين جنيها مقابل الاشتراك في الأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية ، وللمجلس الكلية إعفاء الطالب من أداء كل أو بعض هذا المبلغ وفقا للقواعد التي يضعها ، وفي حالة عدم قيام الطالب بسدادها تخصم من قيمة المكافآت التي تمنح له خلال فترة دراسته بالكلية . “ .

” مادة ١٨ - يجوز قبول استقالة الطالب بعد موافقة مجلس الكلية وفي هذه الحالة يلتزم الطالب وولي أمره متضامنين بسداد النفقات الفعلية التي تكلفتها وتحملتها الدولة أثناء المدة التي قضاها بالكلية حتى تاريخ تقديمه استقالته .

كما يسرى الالتزام بسداد هذه النفقات في جميع حالات فصل الطالب فيما عدا حالي فصله بسبب عدم اللياقة الطبية أو استنفاد مرات الرسوب ، على أنه يجوز بقرار مسبب من مجلس الكلية إلزام الطالب المفصول لاستنفاد مرات الرسوب بدفع هذه النفقات .

ويعتبر تقدير النفقات الصادر من الجهات المختصة نهائيا . “ .

(المادة الثانية)

استثناء من أحكام المادة (٢٢) من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه يجوز خلال سنة في تاريخ العمل بهذا القانون تعيين الضباط العاملين بالكلية الحاصلين على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها ضمن أعضاء هيئة التدريس بها إذا توافرت فيهم الشروط الآتية :

أولاً - بالنسبة لوظيفة أستاذ مساعد :

(أ) أن تكون قد مضت ثلاث عشرة سنة على الأقل على حصوله على درجة البكالوريوس في الهندسة أو العلوم ، وأربع سنوات على الأقل على حصوله على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها في تخصصه .

(ب) أن يكون قد قام بالتدريس في فرع تخصصه خلال فترة وجوده بالكلية .

(ج) أن يكون قد قام بإجراء بحوث مبتكرة ومنشورة في تخصصه .

ثانياً - بالنسبة لوظيفة أستاذ :

(أ) أن تكون قد مضت سبع عشرة سنة على الأقل على حصوله على درجة البكالوريوس في الهندسة أو العلوم ، وثمانى سنوات على الأقل على حصوله على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها في تخصصه .

(ب) أن يكون قد قام بالتدريس في فرع تخصصه خلال فترة وجوده بالكلية .

(ج) أن يكون قد قام في تخصصه بإجراء بحوث مبتكرة ومنشورة وأن يكون له نشاط علمي يقدره مجلس التعليم بالكلية أو قام في تخصصه بإجراء أعمال إنشائية ممتازة .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ رمضان سنة ١٤٠٥ (٥ يونيو سنة ١٩٨٥)